من فسيفساء طائفية ذات اساس اجتماعي · انه يلتقي هنا ، عن حق ، مع الكثير مما يقوله منظرو اليمين (« لبنان بلد الاقليات الطائفية المتحدة » : شيحا) لا بل يستعير تعبير « كونفدرالية الطوائف » من جواد بولس ··· لكنه يختلف عنهم بقدر ما يتحدثون عن الاساس الديني المعتقدي لاستمرار لبنان على ما هو عليه ويتغافلون عن الاساس السياسي الاجتماعي لذلك : النظام السياسي والاقتصادي الذي يعيد انتاج الطوائف · (فضلا عن انه يختلف عنهم في الحلول المقترحة وهذا ما سنعود اليه لاحقا) · ويختلف جنبلاط عنهم كذلك في ملاحظته العوامل المناهضة للانقسام الطائفي والملازمة لكون لبنان بلدا « واحدا » تنشأ فيه وضمنه علاقات افقية على حساب الانقسامات الطائفية وغيرها ·

٢ ـ النظام السياسي اللبناني ، « البنية الفوقية » (اذا جاز التعبير) لهذا الواقع الطائفي هو نظام الطائفية السياسية الذي اسسه الاستعمار استنادا الى الخلافات الطبقية التي اتخذت منحى طائفيا منتصف القرن الماضي (بسبب الالتباس الاصلي الطائفي ـ الطبقي) · الطائفية السياسية هي اصل العلة وهي التي تجعل « خمس لبنان يحكم البلاد ·· » وتوزع الحكم « كأننا في نظام العشائر والبطون والافخاذ ·· » (٩) · والوجه الآخر لهذه الطائفية السياسية عزل لبنان عن محيطه العربي وتشكيل سد يصبح اختراقه كشفا لهذا « التكاذب المشترك » (كما يسمي « الميثاق الوطني » منذ ١٩٥٨) الذي « يلعب دورا في عدم تحرير الدستور والافكار السياسية من آثار المذهبية الدينية والاقطاعية الطائفية التي علقت بها وجرت اليها من رواسب العصور ·· »

بالاضافة الى ذلك فانه يعتبر الطوائف بمثابة « كيانات سياسية » لها مؤسساتها وقياداتها وافكارها ··

٣ ـ استنادا الى كل ما تقدم فان « التركيب اللبناني » يحمل تناقضات داخلية تؤهله للانفجار وتعيد وضعه على المحك في كل مرة يتعرض البلد الى ازمة جدية ·

ولا شك انه خلف التحذير الجنبلاطي من « الوطن القومي المسيحي » ومن « تقسيم لبنان » (عام ١٩٥٨) تكمن نظرية كاملة مؤداها ان هذا التقسيم قابل للتطبيق ·

بكلمة اخرى ان جنبلاط لا يعتبر (عام ١٩٥٨ وعام ١٩٧٦ ··) ان قضية وحدة لبنان اصبحت منتهية · انه يعتبرها معركة مستمرة واحد البنود الرئيسية على جدول اعمال النضال الوطني (او « النضال » الرجعي) وهي متلازمة بالضرورة مع قضية عروبة البلد التي يؤكد جنبلاط باستمرار ان قاعدتها البشرية هي قاعدة اسلامية اولا ·

هذه المفاصل العامة قد لا تختصر كل مقاربة كمال جنبلاط للوضع اللبناني ،